الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)

اسطنبول ، تركيا
٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦

Distr.
LIMITED

A/CONF.165/L.5/Add.5
12 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

البند ١٠ من جدول الأعمال

دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل

تقرير اللجنة الثانية

إضافة

جلسات استماع ونقاش شملت ممثلي محفل البرلمانيين

١- عقدت اللجنة الثانية في جلستها السادسة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ جلسة استماع شملت ممثلي محفل البرلمانيين.

٢- وقُدِّمت عروض من جانب: السناتور أوسكار لوبيز فيلاردي فيخا رئيس المحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل؛ والسيد مبيو رئيس المجلس الاقليمي الأفريقي للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل؛ والسيدة تاماكو ناكانيشي الرئيس المؤسس للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل؛ والسيدة سيربو بيتيكاينن عضو محفل البرلمانيين للعمل العالمي.

٣- وبعد العروض جرى حوار ونقاش بين الشركاء وممثلي غينيا، هولندا، تونس، شيلي، السويد، السنغال، الفلبين، ليسوتو، الأردن، فنزويلا، المكسيك، اليابان، ايطاليا، السودان، الهند، جنوب أفريقيا، غانا، باراغواي، بوركينا فاصو، بوروندي، زمبابوي، كندا، كينيا، غينيا الاستوائية، المغرب، كازاخستان، سيراليون، اندونيسيا وتركيا.

٤- وفيما يلي موجز الرئيس لجلسة الاستماع والنقاش:

دور وإسهام محفل البرلمانيين

افتتحت جلسة الاستماع والنقاش ببيان تمهيدي لرئيس المحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني وصف فيه دور البرلمانيين في المؤتمر وفي تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعرب منظمو المحفل والوفود عن امتنانهم للأمم المتحدة من أجل تيسير عقد الاجتماع واتاحة الفرصة في اللجنة الثانية لمناقشة دور البرلمانيين وإسهامهم في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وقدم رئيس المجلس الاقليمي الأفريقي للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني "إعلان مبادئ والتزامات المحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني". وتلا ذلك بيان للرئيس المؤسس للمحفل العالمي للبرلمانيين المعني بالموئل الثاني أكدت فيه على أهمية الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة على كوكبنا. كما أدلى ممثل البرلمانيين للعمل العالمي ببيان.

ولوحظ أن مشاكل التنمية الحضرية هي في المقام الأول مشاكل سياسية. وهذا يؤكد الدور الهام للبرلمانيين في تنمية المستوطنات البشرية.

وأثناء النقاش، أُشير إلى أن البرلمانيين كثيراً ما لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن التشريع في بلدان أخرى، ويشمل ذلك، من جملة أمور، التشريع في قطاع المستوطنات البشرية. وهذا يعني أن الحاجة قوية إلى زيادة التعاون الدولي، وخاصة على الصعيد الاقليمي. ويضارع التشريع ذاته في الأهمية توافر فهم للطريقة التي تعمل بها مختلف القوانين في الواقع.

وفي حين أن المشكلة الأساسية في بلدان كثيرة هي الافتقار إلى التشريع المطلوب، إلا أن التشريع القائم يمكنه أيضاً أن يخلق إجراءات غير لازمة معطلة وبيروقراطية، كما يحدث غالباً في حالة تصاريح البناء. وتم التأكيد على أنه إلى جانب تيسير التشريع، فإن متابعة الانجازات وتقديرها وتقييمها تشكل عناصر هامة أيضاً يتعين النظر فيها.

وأعرب عديد من الوفود عن تأييدهم للإعلان. وأبدى الوفود رغبتهم في أن يعمل البرلمانيون على تيسير التشريع الذي يدعم تنمية المستوطنات البشرية في بلدانهم. كما أشادوا بالبرلمانيين لالتزامهم بالنقاش الجاري بشأن جدول أعمال الموئل ولقرارهم بالإسهام النشط في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

واعتبر عدد من الوفود أن مسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها أهمية كبرى، وأعربوا عن قلقهم بشأن مسائل التمويل والشفافية، وروح التضامن، وسُبل تقليل الفجوة المتنامية بين الفقراء والأغنياء. ودعوا إلى ضمان لا مركزية الموارد المالية وتمكين السلطات المحلية للتوصل إلى سياسة من شأنها أن تساعد الناس وأن تحقق أهداف الإعلان ومبادئه.

وأثار عدد من الوفود مسألة تشاطر المعلومات، فأكدوا الحاجة إلى اتاحة المعلومات للجميع بإنشاء مراكز للمعلومات تغطي قضايا مختلفة مثل الإسكان، وإدارة الأحياء، ومنح الائتمانات والقروض

للبناء وتحسين المساكن. وتم ذكر "مبادرة أفضل الممارسات" باعتبارها أفضل محفل لتنشيط تبادل المعلومات وصياغة السياسات مستقبلاً.

كما أكد الوفود على أهمية التخطيط السليم والاستفادة من المساحات الحضرية الخالية والحاجة الملحة إلى إصلاح تشريع الأراضي. وتم التشديد بصفة خاصة على توفير فرص حصول المرأة على الأراضي فضلاً عن حقها في التملك والميراث على قدم المساواة.

وتم التشديد على تدعيم التعاونيات والجمعيات الأهلية، وتيسير مشاركة المجتمعات المحلية، من خلال التشريع المناسب، في تصميم وتنفيذ المشاريع من أجل تنمية أحيائها. كما ينبغي إضفاء طابع مؤسسي على مشاركة النساء والشباب والأطفال على قدم المساواة. غير أن الوفود أكدوا على ضرورة أن يكون التشريع مرناً بما يكفي للمساعدة على تحقيق أقصى فائدة لتنمية المدن، بل ولتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

وأشار عدد من الوفود أيضاً إلى موضوعين رئيسيين للمؤتمر. وأكدوا على الحق في السكن اللائق للجميع حيث يمكن لكل شخص أن يعيش في سلم وطمأنينة. واعتبر بعض الوفود أن السكن يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يتعين على المجتمع الدولي أن يضع الإطار المؤسسي اللازم له. ولوحظ أن الحاجة المعترف بها عامة إلى تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية إلى أنماط أكثر استدامة تتطلب تدابير اقتصادية مثل نقل التركيز من فرض الضرائب على العمل إلى فرض الضرائب على الانتاج والاستهلاك، وذلك مثلاً في شكل ضرائب على الطاقة.

وأكد المشاركون في ختام الجلسة على أهمية الشراكة وتدعيم مشاركة المجتمعات المحلية في تنمية المدن وما يمكن أن يؤديه البرلمانيون من دور حيوي في التشجيع على التشريع المناسب ضماناً لقيام مدن آمنة ومزدهرة لفترة الألف سنة القادمة.

- - - - -